نحو مسكن صحي ومدن مستدامة (1)

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 7 إبريل 2019

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

مبدئيًا هكذا بكل بساطة ومن غير مواربة فإن السكن والمسكن واحد من حقوق الإنسان، فقد أقره اللّه سبحانه وتعالى وكذلك أقره رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم في عديد من الأحاديث النبوية، منها قوله صلى اللّه عليه وسلم: «لَيْسَ لابْنِ آدَمَ حَقٌّ في سِوى هَذِهِ الخِصَالِ: بَيْتٌ يَسْكُنُهُ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الخُبزِ، وَالمَاءِ». رواه الترمذي وقال: حديث صحيح، ثم أتت بعد ذلك كل المؤسسات الحقوقية لتؤكد هذا الحق.

وفي عام 2015 وضعت الأمم المتحدة حق السكن ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 بعنوان (مدن ومجتمعات مستدامة) وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف منها:

- **ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة الكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.**
- **الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.**

- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

أفكار وأهداف سامية من أجل إنشاء مدن مستدامة، ولكن الحقيقة والمؤشرات تقول إنه لا توجد حتى الآن صورة واضحة أو حتى تعريف نظري واضح للمدن المستدامة، فقد وجدنا أن هناك العديد من الآراء المتباينة في عديد من المراجع، وإن كانت معظم تلك الآراء والأفكار تشير إلى أنه عندما تؤخذ المعايير البيئية في الاعتبار فإنه يمكن أن يطلق على تلك المدن مدن مستدامة، لذلك اختلط مفهوم هذه المدن بالمدن الخضراء والمدن البيئية التي ذكرت لأول مرة في عام 1987 في كتاب المدن البيئية، والتي تعني بناء المدن من أجل مستقبل صحي، ولتقليل المدخلات المطلوبة من إنتاج الطاقة والمياه والمواد الغذائية، والنفايات من أجل توليد الطاقة، وتلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتلوث المياه، وما إلى ذلك.

وحتى لو أخذنا الفكرة من التعريف العام لمفهوم التنمية المستدامة والتي تعني أن نلبي احتياجات الحاضر من دون التضحية أو المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، فإن هذا التعريف ربما لا يقترب كثيراً من مفهوم المدن المستدامة، لذلك فإن هذا يزيد من

الغموض غموضاً، إذن كيف يمكن تنفيذ المدن لتصبح مستدامة ؟ وكيف يمكن أن تتحول منازلنا إلى منازل يمكن أن يطلق عليها منازل مستدامة ؟

وحتى نفهم المعنى العام للمدن المستدامة، فإننا سنحاول أن نبدأ مقالنا هذه المرة بالمقلوب، لذلك سنبدأ من النهاية ولنتحدث عن المدن السبع – بحسب منظمة «وورلد واتش» المهتمة بأبحاث التنمية المستدامة – التي قطعت أشواطًا كبيرة في هذا المجال، ومن خلال استعراض تلك المدن – ربما – يمكننا أن نصل إلى المفهوم العام للمدن المستدامة، من هذه المدن:

مدينة ملبورن (أستراليا): استطاعت مدينة ملبورن الأسترالية الحفاظ على مناطق خضراء شاسعة في المدينة تبلغ مساحتها 480 هكتارًا، وهي عبارة عن متنزهات يستفيد منها سكان المدينة. ونجحت إدارة المدينة أيضًا في تحويل 46 هكتارًا من الشوارع ومواقف السيارات إلى مناطق خضراء بهدف تحسين النوعية البيئية للمدينة. وتطمح ملبورن إلى الزيادة في مساحات المناطق الخضراء لتصبح بمستوى 20 مترًا مربعًا لكل مواطن في المدينة.

مدينة شنغهاي (الصين): في مسارها السريع وتطورها الاقتصادي والسكاني تحتاج مدينة شنغهاي الصينية إلى بدائل في إنتاج الطاقة، خاصة أن الصين تشكل المستهلك الأكبر للطاقة في العالم وهو المسبب لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد وضعت شنغهاي خطة طموحة لزيادة الاعتماد على الطاقة البديلة لتصل إلى نحو 12٪ من مجموع الطاقة

المستخدمة فيها، ويوجد في شنغهاي بالإضافة إلى ذلك أول مجمع في الصين لإنتاج الطاقة بالرياح.

مدينة فرايبورغ (ألمانيا): تتميز المدينة الجامعية فرايبورغ بشبكة مواصلات قريبة من السكان. ولا يحتاج الطلبة وسكان المدينة فيها إلى أكثر من 300 متر ليجدوا موقف حافلات أو محطة قطار أو الترام للانتقال بين الشوارع ومناطق المدينة.

مدينة فانكوفر (كندا): توفر مدينة فانكوفر فرص عمل كثيرة في مجال الطاقة البديلة، كما تأخذ مبانيها وناطحات سحابها عنصر البيئة بعين الاعتبار. وتدعم المدينة المشاريع الغذائية المحلية للنقص من حركة نقل المواد الغذائية بالمدينة. ووضعت المدينة خطة لجعل فانكوفر المدينة الأكثر حماية للبيئة في العالم بحلول عام 2020. وتتضمن الخطة دعم المشاريع المحافظة على البيئة في المدينة.

سنغافورة: تعد سنغافورة البلد الأول في العالم بالنظر إلى مشاريع تحلية المياه وهو ما يجعل المياه في وسط اهتماماتها في مجال التنمية المستدامة. أغلب مياه الأمطار في سنغافورة تُجمع وتُخزن وتصبح قابلة للشرب بعد تحليتها وإعدادها، بالإضافة إلى ذلك تفرض سنغافورة نظام رقابة صارما على نوعية المياه وعلى أنظمة مراقبة التلوث المائي.

مدينة بونة (الهند): تعد بونة واحدة من أسرع المدن نمواً في العالم، وكانت المدينة تعاني من أزمة في نظام المواصلات. وبعد تطبيق نظام نقل الركاب السريع بالحافلات، أصبحت المدينة رائدة في مجال النقل المنظم. تنتشر خطوط النقل الجديدة على مسافة 30 كيلومترًا وتنقل أكثر من 100 ألف شخص يوميا.

مدينة برشلونة (إسبانيا): تسعى برشلونة إلى تحسين علاقة سكان المدينة بالطبيعة وجعلها أكثر اتساقًا. المدينة هي أيضًا موطن لأكثر من 2000 نوع من النباتات و28 نوعًا من الثدييات و184 نوعًا من الطيور، بالإضافة إلى العديد من الزواحف والأسماك.

يمكن أن نلاحظ من خلال استعراض هذه المدن السبع التي اعتبرت مدنًا مستدامة الأمور التالية:

1. **هناك مدن فقيرة ومدن غنية من بين تلك المدن، فمدينة مثل بونة لا تُعد من المدن الغنية مقارنة بمدنية فانكوفر الكندية، إذن يمكن القول إن الجانب الاقتصادي ليس ذا قيمة حينما نريد أن نصبح ضمن الدول أو المدن المستدامة.**
2. **لم تذهب المدن إلى التفكير في التنمية المستدامة بشموليتها، بل أخذت جانبًا واحدًا وحاولت أن تستفيد منه وتطوره، لتدخل ضمن المدن المستدامة.**

3. **معظم تلك المشاريع والمبادرات استفادت من الاعتبارات البيئية، فتم الأخذ بها في المقام الأول، ثم أخذت الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان. فيمكن أن نلاحظ أن هذه المدن اهتمت مثلاً: بالطبيعة والمناطق الخضراء، وتوليد الطاقة وخاصة الطاقة البديلة، وبشبكة المواصلات داخل المدينة، أنظمة صارمة على المياه والاستفادة من مياه الأمطار، وتوفير فرص عمل، والاهتمام بالمشاريع الغذائية المحلية، ومن الملاحظ أيضًا أن كل المدن والعديد من الدول يمكنها أن تهتم بمثل هذه الأمور البسيطة ولكنها لم تهتم؛ لذلك خرجت من قائمة الدول أو المدن المستدامة.**
4. **هذه مدن قديمة أخذت على عاتقها أن تتحول إلى مدن مستدامة، ولم يمنعها قدمها أو المشاكل التي تعاني منها من السير قدمًا نحو هذا الهدف، وعندما سعت للوصول إلى الاستدامة فإنها تخلصت – في المقام الأول – من مشكلة كانت تعاني منها، ومن ناحية أخرى استطاعت أن تضمن لها مقعداً في المدن المستدامة. فمن الطبيعي أن المدن الحديثة التي تبنى في هذه الدول ستراعي كل الاعتبارات حتى تتخلص من جل المشاكل التي تعاني منها مدن العالم الأخرى.**

فلماذا عجزنا نحن أن نكون ضمن هذه المدن أو الدول ؟

إذن، ببساطة يمكننا أن نخرج بتعريف مبسط للمدن المستدامة، أنها «هي تلك المدن التي تبنى على مبدأ الأبعاد الثلاثة أو الأربعة للتنمية

المستدامة، وهي: البُعد البيئي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، بالإضافة إلى البُعد المؤسسي والتكنولوجي، بحيث يجب ألا يطغي جانب على آخر، وتسير الأبعاد كلها جنبا إلى جنب».

وأعتقد أن هذا التعريف يحتاج نوعًا ما إلى بعض التفاسير، خاصة إن رغبنا فعلاً في بناء المدن المستدامة، والتخلص من العديد من المشاكل التي نعاني منها وخاصة في موضوع السكن والمساكن التي تقوم الدولة بإنشائها وتأجيرها للمواطنين. لذلك فإننا نعتقد أن أسس التفكير في الاستدامة بأبعادها الثلاثة تكون كالتالي:

الاستدامة البيئية: تتحقق عندما يتم الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الداعمة للمعيشة أو تعزيزها، وتقليل البصمة البيئية أو ما تعرف بالبصمة الكربونية بأكبر قدر ممكن، وإنتاج أقل كمية ممكنة من الملوثات، واستخدام الأراضي بكفاءة، وإعادة تدويرها أو تحويل النفايات إلى طاقة، بالإضافة إلى استخدام الأنواع البديلة للطاقة ومن ثم فإن إسهام المدينة في التغير المناخي سيكون في حده الأدنى.

الاستدامة الاجتماعية: تتحقق عندما يتحقق الحد الأدنى من الإقصاء الاجتماعي والحد الأعلى من العدالة، ليس ذلك فحسب بل هو نشاط متواصل يهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة جميع فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل. هذا النشاط روح الجماعة والرعاية التعاونية الشاملة من قبل الأفراد والمؤسسات في المجتمع لمصلحة الدولة والمجتمع بأسره.

تتطلب الاستدامة الاجتماعية أن يصل أفراد المجتمع ككل إلى مرحلة يتقبلون فيها أوجه الاختلاف والنظر إليها على أنها موضع التميز والقوة التي تحرك النمو والرفاه للجميع. كما أنها عملية تستهدف توسيع خيارات الإنسان، وتتجاوز الدخل والنمو الاقتصادي، لتعمل على الازدهار والتفتح الكامل لقدراته. وتضع احتياجات الإنسان وطموحاته في صلب الاهتمامات والأنشطة التي تركز على الرجال والنساء على حدٍ سواء، وكذلك على الأجيال الحالية والمستقبلية. كما يشمل هذا النهج مواضيع مثل: العدالة الاجتماعية، والعيش، والإنصاف في مجال الصحة، والتنمية المجتمعية، ورأس المال الاجتماعي، والدعم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وصنع المواليد، والمسؤولية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والقدرة على الصمود، والتكيف البشري.

الاستدامة الاقتصادية: تتحقق عندما يتم الحفاظ على مستوى ثابت من الإنفاق مقارنة بالاستهلاك بمرور الزمن، والتحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، بالإضافة إلى توليد فرص للتنمية وتوفير الأعمال للأفراد والجماعات إذ إننا نتحدث عن قدرة تلك المدن على إطعام نفسها بنفسها مع اعتماد ضئيل على المناطق المحيطة بها، وتقوي نفسها مع مصادر الطاقة المتجددة. مع مراعاة أن يؤخذ الجانب الاقتصادي لسكان المنطقة بحيث لا تستخدم في بناء منازل هذه المدينة الموارد الغالية الثمن وفي المقابل لا تباع لهم أو تستأجر لهم بأسعار باهظة، وإنما تكون

المنازل اجتماعية في مستوى يتناسب مع مستوى الدخل العام لأفراد المجتمع.

الاستدامة المؤسسية: وتتحقق عندما تتوافر المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نمو الأبعاد الثلاثة في تلك المدن بصورة متساوية متوازية، فتتوافر المنازل لكل محتاج إلى سكن بسعر لا يثقل كاهله، وكذلك توفير بعض المؤشرات التي تدل على أن تلك المنازل تتوافر فيها كل المعايير التي تسهم في رفاه المواطن وتحافظ على صحته، بحيث لا تكون ضيقة ومجرد منزل فقط، بل منزل مريح صحي.

هذه صورة عامة للمدن المستدامة، فهل تمكنا في الوطن العربي من تحقيق بعض المدن المستدامة ؟

نحتاج إلى بحث.